

البلديات والمجالس البلدية
لجنة رؤساء البلديات اللبنانية
Comité des Maires Libanais



في إطار البرنامج الوطني لدعم البلديات اللبنانية
وبرعاية وحضور معالي وزير الشؤون الإجتماعية الأستاذ رشيد درباس
نظمت بلدية الدكوانة - مار روكز - ظهر الحصين مؤتمراً حول:

دور البلديات اللبنانية في العمل الإجتماعي

الأربعاء في 22 نيسان 2015 - فندق هيلتون - حبتور، سن الفيل

بالإشتراك مع

لجنة رؤساء البلديات اللبنانية

المعهد الفرنسي في لبنان

جمعية المدن المتحدة - فرنسا (CUF)

المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT)

جمعية المدن المتحدة في لبنان / المكتب التقني للبلديات اللبنانية

تقرير جلسة تبادل الممارسات الحسنة في

مجال العمل البلدي الإجتماعي

مقدمة

إنطلاقاً من أهمية إضفاء البعد المستدام على العمل البلدي الاجتماعي دون الإكتفاء فقط بإدارة تداعيات الأزمة السورية على البلديات اللبنانية، نظمت بلدية الدكوانة وجمعية المدن المتحدة في لبنان / المكتب التقني للبلديات اللبنانية، بالشراكة مع لجنة رؤساء البلديات اللبنانية وجمعية المدن المتحدة - فرنسا والمركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) والمعهد الفرنسي في بيروت، مؤتمراً حول دور البلديات اللبنانية في العمل الاجتماعي يوم الأربعاء في 22 نيسان 2015، في فندق هيلتون حبتور، برعاية وحضور وزير الشؤون الاجتماعية معالي الوزير رشيد درباس.

وتلت المؤتمر جلسة لتبادل الممارسات الحسنة في مجال العمل الاجتماعي البلدي شارك فيها نحو عشرين شخصاً يمثلون البلديات اللبنانية التي تملك أو ترغب في إمتلاك قسم أو دائرة خاصة بالشؤون الاجتماعية. وأدار هذه الجلسة المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية مع جمعية المدن المتحدة في لبنان / المكتب التقني للبلديات اللبنانية، وتحدث فيها ممثلون عن مدن ومؤسسات فرنسية ولبنانية. وتم التركيز على عرض وتحليل الخبرات العملية من أجل تحديد التحديات التي يواجهها المنتخبون المحليون في مجال العمل الاجتماعي البلدي في لبنان وتوقعاتهم واحتياجاتهم، وخاصة من حيث التدريب.

مجريات جلسة تبادل الممارسات الحسنة في مجال العمل البلدي الاجتماعي

قدّمت السيدة دنيز أبو معشر، عضو المجلس البلدي في مدينة جونيه، موجزاً عن "لجنة العمل الاجتماعي" التابعة لبلدية جونيه وأشارت الى إرادة البلدية لتنظيم وتوسيع وتطوير هذه اللجنة لتصبح قسماً من أقسام البلدية، لاسيما في ضوء الطلب المتزايد في هذا المجال. وأضاف رئيس بلدية تنورين السيد منير طريه أن بلديته قد وظفت مساعدة اجتماعية وتمنى أن يكون باستطاعتها الإستفادة من دورة تدريبية لتطوير مهاراتها.

وأشارت السيدة ايمانويل هاي (Emmanuelle Hay)، المكلفة بالمشاريع في قسم التعاون الدولي في المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT)، الى وجود دورات تدريبية حول هذه المواضيع للسلطات المحلية الفرنسية بالشراكة مع الـ CNFPT.

وقال السيد محمد الباي، عضو مجلس بلدية صيدا، أنه هناك مكتب مخصص للمنظمات غير الحكومية داخل البلدية، قد أنشئ لتنفيذ العمل الميداني بالتعاون مع البلدية من أجل خدمة المدينة والسكان. وأشار أن المشاريع التي تنفذها بلدية صيدا هي في الواقع ممولة من مصادر خارجية كون ميزانية البلدية غير كافية لتطبيق هذه المشاريع. كما أشار الى الصعوبات من الجانب اللبناني، لا سيما في ما يخص اتخاذ القرارات، وتوظيف الأشخاص المؤهلين والتنسيق بين المستويات المركزية واللامركزية والمحلية. وقال إن انخفاض الرواتب والوصاية التي تمارسها وزارة الداخلية والبلديات يشكلان صعوبات أو عقبات أمام تطوير خدمات اجتماعية بلدية فعالة في لبنان. وفي هذا الإطار، رُفض طلب بلدية صيدا مرارا لتغيير هيكليتها بغية إنشاء مكتب للتنمية الاجتماعية.

وفي فرنسا، كانت المراكز البلدية للعمل الاجتماعي (CCAS) في الأصل مكاتب للرعاية الاجتماعية والاستجابة لحالات الطوارئ، وقد احتفظت بهذا الدور ووسّعتته وهي تمضي قدماً نحو التنمية المحلية المستدامة. وتتمتع هذه المراكز بحرية التوظيف (لا حاجة لتصديق الوزارة أو المحافظة إلا لصحة العقد والمحتوى) بحسب الإرادة السياسية والاحتياجات المحلية والتمويل المتاح. وتشكل ميزانية "المساعدة الاجتماعية المباشرة" جزءاً صغيراً من ميزانية المركز البلدي للعمل الاجتماعي الذي تتوجه أعماله الى مجال "التنمية الاجتماعية" (الوقاية، ولا سيما في مجال الصحة العامة).

واعتبر السيد رجا بو رسلان، عضو مجلس بلدية رأس المتن أن "الغالبية العظمى من البلديات اللبنانية لا تؤمن بالعمل الاجتماعي" وأضاف أنه "يجب محاربة المركزية الإدارية قبل المحاربة لتغيير الهيكلية الإدارية". وأضاف أن تعاون البلديات مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية يقوم على أسس المعارف والعلاقات الشخصية.

وفقاً للمتحدثين الآخرين، يجب المحاولة للتغلب على العقبات الموجودة من أجل إعطاء العمل البلدي القيمة التي يستحقها، ويمكن للجامعات التي تدرج التربية الاجتماعية في مناهجها خلق روابط مع البلديات.

وأشارت السيدة سميرة بغدادية، عضو مجلس بلدية طرابلس، أن الجهات الفاعلة في المؤسسات الحكومية وفي السلطات المحلية والمجتمع المدني تعمل على نفس المستوى وفي نفس الاتجاه. ويجب أن يُحدد دور كل طرف بحيث تكون البلدية "قائد الأوركسترا" بين الحكومة والمجتمع المدني. وللقيام بذلك، يكمن التحدي في إيجاد التكامل بين تلك الجهات الفاعلة بعيداً عن استبدال بعضها ببعضها الآخر أو عن جعلها تتنافس. وهكذا، يشكل وضع خطة محلية لإشراك الوزارات لتصبح الجهات الفاعلة الرئيسية في إعادة بناء هيكل البلديات خطوة أساسية في هذه العملية الطويلة.

وأشار ممثلو المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) خلال النقاشات إلى أنهم باتوا قادرين على أن يفهموا بشكل أفضل تعقيد المسائل اللبنانية كذلك المتعلقة بإنشاء مكتب التنمية والعمل الاجتماعي. وتشكل عملية التشخيص الخطوة الأولى لتحديد الاحتياجات المحلية بشكل دقيق، مع القيود والعقبات (الإرادة السياسية، الهيكلية والصعوبات والتحديات وما إلى ذلك). أما الخطوة الثانية فتكمن في تحديد الرافعات التي يجب الإعتماد عليها في المستقبل.

ووفقاً للدكتور بشير عضيبي رئيس جمعية المدن المتحدة في لبنان ومدير المكتب التقني للبلديات اللبنانية، العلاقة مع المستوى المركزي هي غير واضحة أحياناً. فعلى سبيل المثال، لم تنجح بلدية صيدا بتغيير هيكلتها من أجل تأسيس مكتب بلدي إجتماعي بسبب رفض مجلس الخدمة المدنية في حين نجحت بلديات أخرى بتأسيسه. ومن ناحية أخرى، ليس لموظفي القطاع العام سوء نية بل إنهم غير قادرين على التصرف. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر قانون البلديات في لبنان جيد نسبياً بحيث أنه يترك للبلديات نظرياً حرية التصرف واستقلالية ولكن يكمن التحدي في تطوير "الثقافة البلدية" في قلب المجتمع وفي القطاعين العام والخاص.

ويجب أن تستند "الثقافة البلدية" أيضاً على كفاءة الموارد البشرية في البلدية. وفي هذا الصدد، يشكل المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) دعماً مهماً للبنان كون مهمته الأساسية هي مرافقة البلديات والعمل على تحديد المهن والوظائف وتدريب الجهات الفاعلة العامة المحلية.

ولقد وضع الـ CNFPT توصيف جميع المهن المتعلقة بالخدمة المدنية المحلية في فرنسا التي يتم تحديدها وفقاً للسياسات العامة وبالتعاون الوثيق مع المسؤولين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، إن المركز هو المسؤول عن تحديد المهارات والمؤهلات المطلوبة للمهن. ويسرد دليل المهن الصادر عن المركز، والذي يعود تاريخه إلى عام 2013، كافة المهن في الخدمة المدنية المحلية. وعند إنشاء دائرة معينة، يصبح من الضروري العمل على تحديد الاحتياجات ومن ثم توصيف المهن والمهارات اللازمة من أجل نجاح التدريب وبالتالي يصبح السؤال المركزي: "ما هي المهام والمهن المرتبطة بمكتب التنمية الاجتماعية؟"

إن مسألة اللامركزية في لبنان والتطلعات على المستوى المحلي مهمة جداً، ولكن لا ينبغي أن تعيق العقبات (الإدارية والمالية، وغيرها) عمل البلديات ويجب مواكبة عمل المنتخبين كما أشارت السيدة سامية جابر رئيسة مجموعة لبنان في جمعية المدن المتحدة فرنسا (CUF).

وفقاً للعديد من الجهات المانحة، لم يعد بإمكان المنظمات غير الحكومية تجاهل البلديات وإبعادها. علاوة على ذلك، وفي خضم أزمة اللاجئين السوريين، تمكن رؤساء البلديات اللبنانية من الإستجابة، ولذلك ينبغي على دعوات المشاريع أن تتضمن المكون البلدي.

ووفقاً للسيد عباس اسماعيل رئيس بلدية بريثال، يقوم مكتب التنمية المحلية للمدينة بشكل أساسي على وجود الشباب المتحمس. وقد خلق التعاون مع مدينة إيبنز (Eybens) جواً عاماً من الثقة وتبادل الخبرات الذي أدى إلى إنشاء مركز اجتماعي ثقافي. وقال أنه يجب أن تتحرر الحياة البلدية والبلدية من أغلال الـ "العمل الكلاسيكي". لهذا، يجب الإستفادة من الأساليب والأدوات التي تضعها السلطات الفرنسية والـ CNFPT بخدمة السلطات اللبنانية كونها مكسباً كبيراً لا يستهان به للجانب اللبناني، ولا سيما بالنظر إلى السياق والتحديات التي يواجهها البلد حالياً.

وفي هذا الإطار، تشكل الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وبالأخص بين جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية وجمعية المدن المتحدة - فرنسا والمركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) والبلديات الفرنسية واللبنانية المهمة، وسائل للتعاون الطويل المدى القائم على تبادل التجارب والخبرات والإعتماد على شركاء كمؤسسة "France Volontaires" والمعهد الفرنسي في لبنان.

وأشارت السيدة برناديت شيهو (Bernadette Chehu)، المسؤولة عن التعاون والعمل الثقافي في المعهد الفرنسي في بيروت، الى التزامها، على غرار وزيرة الدولة لشؤون التنمية والفرنكوفونية في وزارة الخارجية الفرنسية، السيدة أنيك جيراردين (Annick Girardin)، بتسهيل وتعزيز التحالفات مع أصحاب المصلحة من خلال إشراك المنظمات غير الحكومية والبلديات.

ومن جهة أخرى، وقبل المضي بأي خطوة في نهج التعاون اللامركزي، يجب على البلديات التعرف على العوائق، والرافعات، والإجراءات التي يجب تطويرها وتحديد الأولويات، وفقاً للموارد المتاحة ومع مقترحات ملموسة وأفكار للتعاون.

وفي إطار التوصيات، حرص المشاركون بمن فيهم ممثلي المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) والسلطات الفرنسية على تحديد سبل التعاون الممكنة في المستقبل وهي:

• تنظيم تبادل فرنسي في لبنان (طلاب، ممارسات حسنة، متطوعين، وما إلى ذلك) وزيارات تقنية للمنتخبين المحليين وللتقنيين الى فرنسا.

• تعزيز الأدوات القانونية، بالاعتماد على خبرة جمعية المدن المتحدة في لبنان وخبرة الـ CNFPT وجمعية المدن المتحدة في فرنسا.

• العمل على تطوير بطاقات توصيف المهن مع مركز الـ CNFPT كأداة للمرافقة والتدريب؛

• الإعتماد على مكاتب التنمية المحلية والجهات الفاعلة الموجودة.

• وضع خطة استراتيجية لتلبية الإحتياجات وتحديد الرافعات الممكنة؛

• أخذ تأثير الأزمة السورية في لبنان بالإعتبار، وخاصة من حيث العمل الاجتماعي والجمع في المقاربات بين المساعدات المقدمة للاجئين وللمجتمعات المضيفة اللبنانية.

الخلاصة: تحديات جديدة ونهج جديد للتعاون اللامركزي الفرنسي اللبناني؟

في ختام الجلسة، أكدت السيدة سامية جابر على أهمية الاعتماد على التعاون اللامركزي، ودعت جميع أصحاب المصلحة الفرنسيين واللبنانيين لإعادة النظر في تفاصيل وظروف التعاون اللامركزي من أجل المضي قدما نحو المزيد من الكفاءة.

وأشار الدكتور بشير عضيبي بدوره الى أن جمعية المدن المتحدة في لبنان ستعمل مع شركائها وخاصة مع المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) لتحديد كيفية متابعة ما ورد في الجلسة والمؤتمر من أجل تعزيز واستدامة دور البلديات اللبنانية في العمل الاجتماعي.